

## على الغلاف

تستوفي شركة لبيان بوست مبالغ إضافية من الزبائن من دون موافقتهم. تضاف إلى الفاتورة كلفة خدمات «الدليفري بلاس» و«الرسائل النصية» و«كومبو»، ثم انضم إليها قبل فترة مبلغ للتبرع لجمعية «حماية». المبالغ صغيرة نسبياً على الفاتورة، إلا أن العدد الهائل من الفواتير الصادرة يجعل منها مبالغ كبيرة تدخل إلى أرباح الشركة وإلى جيب «حماية» من دون وجه حق

# «ليبيان بوست» تلزم الزبائن بالتبرع لجمعية «حماية»

## محمد وهبة

قبل أيام، انتشر على صفحات التواصل الاجتماعي تعليق من شخص يدعى زهير جلول، يقول إن ابنته سددت رسوم التسجيل للجامعة اللبنانية الإلزامية عبر شركة «ليبيان بوست» وأن الشركة استوفت من دون وجه حق 500 ليرة تبرعاً لجمعية «حماية» التي تعنى بقضايا استغلال الطفل والعنف الأسري. وفيما نشر جلول صورة عن الإيصال الذي يظهر استيفاء الـ 500 ليرة، سأل: «كيف يحق لشركة لبيان بوست أن تضيف هذا المبلغ على المواطن من دون أن تأخذ موافقته. هذا إخبار لكل المحامين، راجياً إقامة دعوى ضد الشركة وإعادة الأموال إلى أصحابها».

أثارت هذه الحادثة ضجة كبيرة في أوساط إدارة الجامعة اللبنانية والطلاب، ولا سيما بعدما انتشر التعليق على مواقع صفحات التواصل الاجتماعي وجرى تناقله بواسطة «واتس أب»، وهو ما دفع إدارة الشركة إلى الإيعاز لموظفيها لاحقاً بتوجيه السؤال للزبون عن رغبته في التبرع بهدف إخفاء ما كانت تقوم به على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. في الواقع، إن هذا النوع من الاستيفاء «الإلزامي» لمبالغ من الزبائن ليس الأول من نوعه. فقد سبق أن أثارت قضية التبرع لجمعية «حماية» من دون موافقة الزبون ضجة بين طلاب الجامعة اللبنانية قبل فترة وجيزة. وقبل ذلك بشهر كان بعض مكاتب الشركة يفرض على الطلاب السوريين شراء كتب وتذكارات مع كل إيصال يتعلق برسم التسجيل. ظن الطلاب السوريون أنها كتب وتذكارات إلزامية، إلى أن اكتشفوا الخدع.

هذا النمط ليس سلوكاً حديثاً لدى الشركة ولا يقتصر على طلاب الجامعة اللبنانية، بل يشمل كل الزبائن. فالشركة عمدت منذ سنوات إلى تقديم خدمات إضافية تبين لاحقاً أن الزبائن يدفعون ثمنها من دون موافقتهم ومن دون أن يعلموا بأنها خدمات اختيارية وليست إلزامية، مثل خدمة «الدليفري بلاس»، التي ارتفعت كلفتها إلى ثلاثة آلاف ليرة، وخدمة الرسائل النصية، التي بلغت ألف ليرة، وخدمة التذكير بالفاتورة، بالإضافة إلى خدمة «كومبو»، التي

الجمعية تراسها فيفيان دباس وفيها شركتي صادر وولمن سلام أعضاء (بلاك جاوبش)

تكلف ثلاثة آلاف ليرة. ينذر أن يُصدر أحد مكاتب شركة «ليبيان بوست» إيصالاً للزبون ليس فيه واحدة من هذه الخدمات.

رواية الشركة لا تختلف كثيراً، إذ يقول مستشار الإعلام والعلاقات العامة لشركة لبيان بوست، روني ألفا، إن ما حصل هو أن إدارة الشركة أصدرت تعليمات واضحة لموظفيها بإصدار فواتير تتضمن التبرع بقيمة 500 ليرة لجمعية «حماية»، بالإضافة إلى وجوب سؤال الزبون عن التبرع بصورة اختيارية «ولكن ربما قد يكون هناك موظف خالف تعليمات الإدارة واستوفى مبالغ لا تدخل ضمن الرسوم المحددة للخدمات التي تقدمها الشركة. التعليمات الواضحة الصادرة عن الإدارة ربما قد تكون خرقت بالإهمال أو النسيان. يفترض بالموظفين توجيه السؤال للزبون»، ويشير ألفا إلى أن التبرع بقيمة 500 ليرة لحساب «حماية» يأتي في إطار الشراكة في المسؤولية الاجتماعية التي تجمع بين «ليبيان بوست» و«حماية»، وهو أمر درج عليه الكثير من الشركات في إطار ممارسة هذه المسؤولية.

تبرير الشركة لما حصل، يقرّ ضمناً بمسؤوليتها عن استيفاء مبالغ مالية من دون وجه حق، وخصوصاً أن غالبية الزبائن الذين اكتشفوا الأمر على الإيصال تركوا الأمر لأنه «مش محرر» ولأن إعادة إصدار إيصال بلا التبرع يتطلب «وقتاً». لكن هذا الأمر يتكرر بأوجه مختلفة في كل مرة. وفي كل مرة تتنصل إدارة الشركة من المسؤولية وتحملها للموظفين «المهملين» أو «المقصرين»، وبحسب المعلومات المتداولة بين عدد من موظفي الشركة، فإن إدارة لبيان بوست أوعزت إلى الموظفين بضرورة جمع مبلغ 40 ألف دولار لجمعية حماية، وأن المكاتب التي تجمع مبالغ أكبر ستحصل على مكافآت مالية.

اللافت أن العلاقة بين «حماية» و«ليبيان بوست» ليست جديدة. فعلى سبيل المثال، أطلقت الشركة قبل سنوات مبادرة «رسالتك إلى بابا نويل» وقد تبين من البيان الذي ورّعته الشركة أن «ليبيان بوست» تعهدت بالتبرع بالأرباح التي ستحققها من بيع هذه البطاقات إلى «حماية». يومها، صرّحت الجمعية بأن «استمرارية عملنا تعتمد على التبرعات السخية التي تقوم بها



تقول الشركة على موقعها الإلكتروني إن معدل المعاملات الحكومية، التي تعالجها سنوياً، يبلغ 8 ملايين معاملة تشمل عشرات الخدمات التي تقدمها الإدارات الرسمية مثل السجل العدلي، رسوم تسجيل الجامعة اللبنانية والتعليم العالي والمهني وإفادات من المديرية العامة للتربية، تجديد رخص السوق وبدل عن ضائع ورسوم السير السنوية، وبراءات ذمة من الضمان الاجتماعي للسيارات العمومية والشحن والأوتوبيس. بالإضافة إلى خدمات تتعلق بمديرية التعبئة في قيادة الجيش، ومعاملات في وزارة الصحة، وفي وزارة الطاقة

رجل الأعمال روبر دباس، ومعها المستشار المالي والاستراتيجي جو صدي، الذي تربطه علاقة قوية بمالك الشركة نجيب ميقاتي وهو الذي أعد خطة انتقال أسهم ميقاتي في «ليبيان بوست» إلى ملكية ماريو سرادار مقابل إدخال ميقاتي في ملكية بنك الشرق الأدنى التجاري، وهو يمثلها حالياً في مجلس إدارة المجموعة المصرفية والصناعية والعمل. ويشمل مجلس إدارة الجمعية رئيس مجلس شوري الدولة شكري صادر، ورجل الأعمال سامي نادر، وزوجة رئيس الحكومة لمى سلام.

## ليبيان بوست كانت تجمع لحساب «حماية» 500 ألف ليرة يومياً من معاملات الطلاب

شركات مثل لبيان بوست عبر بذل كل ما في وسعها للمساعدة». هذه الجمعية التي تدعى «حماية» لديها صلة وصل قوية مع لبيان بوست، إذ هناك صلة قرابة بين زوجه المدير العام للبيان بوست خليل داوود ورئيسة الجمعية فيفيان دباس. وبحسب السيرة الذاتية لأعضاء هذه الجمعية، فإن رئيستها هي زوجة

## السيول تجتاح شوارع بيروت وضواحيها

### تقرير

#### هديك فرغور

كاد نفق المطار ان يغرق مجدداً أمس، أسوة بالسنوات السابقة. وصل منسوب السيول المتساقطة هذه المرة إلى مستوى الرصيف فقط، فاقترض «سيناريو» غرق النفق على تجمع للمياه، ما أدى إلى قطع الطريق في الاتجاهين لبعض الوقت وتسبب بحزمة سير خانقة باتجاه خلدة وعند مدخل النفق.

مصادر في شركة «الجنوب للإعمار» المكلفة أعمال صيانة النفق، قالت ان الشركة نظّفت المجاري، لافتة إلى ان تجمع المياه سببه «احتكاك كهربائي» أدى إلى تعطيل المضخات، ومشيرة إلى ان هذا العطل لم يدم لأكثر من 10 دقائق إذ جرى اصلاحه وصوّفت المياه. «قد تكون المشكلة في المضخات التي هي من مسؤولية شركة الشرق الأوسط لخدمة المطارات «ميز»

«، تقول المصادر نفسها لافتة إلى ان شركة «الجنوب للإعمار» قامت بمهامها على أكمل وجه مستعدة «تكرار أزمة غرق نفق المطار». ينفى رئيس مجلس إدارة «ميز»، غازي يوسف في حديث لـ «الأخبار»، ان يكون هناك «عطب او خلل في المضخات»، مستغرباً ان يكون هناك «خطب» ما في نفق المطار، فيما يقول المدعي العام المالي القاضي علي ابراهيم

### سيفتح ابراهيم تحقيقاً اليوم بحادثته تجمع المياه في نفق المطار

قاضي التحقيق الاول في بيروت غسان عويدات. يقول ابراهيم «لا اعرف اين اصبحت التحقيقات القضائية في هذا الملف»، فيما